حجة الاسلام رضي الله عنه الي حسن عقلي متفق عليه بيننا وبين المعتزلة ومن
اعترض ظنه راجعا الي حسن المعتزلة وليس كذلك لان هذا الحسن العقلي وهو
بمعني صفة الكمال والنقص وهو عقلي متفق عليه كما تقرر في الاصول هذا
خلاصة كلامه رحمه الله تعالى في هذا الفصل قلت وهو مردود واول ما نقول انه
انا نرده بكلام ابي حامد نفسه وقد اوضح ذلك في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد
الشيخ وكذا في كتابه المستصفي وعبارة المستصفي احتجوا اي المعتزلة فقالوا انا نعلم
قطعا ان من استوي عنده الصدق والكذب واثر الصدق ومال اليه بطبعه
ان كان عاقلا وليس ذلك الا لحسنه وان الملك العظيم المستولي على الاقاليم اذا
رأي ضعيفا مشرفا الي الهلاك يميل الي انقاذه وان كان لا يعتقد اصل الدين
فينتظر ثوابه ولا ينتظر ايضا منه مجازاة ولا شكرا بل يحكم العقل بحسن
الصبر اذا اكره على كلمة الكفر وعلي افشاء السر ونقض العهد وهو على خلاف
غرض المكره وعلي الجملة فاستحسان مكارم الاخلاق وافاضة النعم مما لا
ينكره احد عاقل والجواب انا لا ننكر اشتهار هذه القضايا بين الخلق وكونها
محمودة مشهورة ولكن مستندها اما التدين بالشرايع واما الاغراض ونحن انما
ننكر هذا في حق الله تعالى لانتفاء الاغراض عنه فاما اطلاق الناس هذه الالفاظ
فيما يدور بينهم فيستمد من الاغراض ولكن الاغراض قد تدق وتخفي فلا ينتبه لها الا
المحققون ونحن ننبه علي مثارات الغلط فيه وهي ثلاث مثارات يغلط فيها الوهم ثم
اطال في ذلك المعنى واتى بورقة من الغالب الكبير في بيان تلك المثارات ويجب
الوقوف عليها كلامه في ذلك فانه نهاية التحقيق وغاية التدقيق ثم بني على ذلك ان
كل ما يستقبحونه اي المعتزلة نحو الكذب والكفر والجهل والظلم وغير ذلك مما نستقبح
في العرف والعادة لا يخرج عن تلك الاغلاط الثلاث الي ان قال في اخر كلامه ثم نقول

نحن

نحن لا ننكر ان اهل العادة يستقبح بعضهم من بعض الظلم والكذب وانما الكلام في
الحسن والقبح بالاضافة الي الله تعالى ومن قضي به فمستنده قياس الغائب على الشاهد
وكيف يقيس والسيد لو ترك عبيده واماءه بعضهم يموج في بعض ويرتكبون
الفواحش وهو مطلع عليهم وقادر على منعهم لقبح منه وقد فعل الله ذلك ولم يقبح منه
وقولهم انه تركهم لينزجروا بانفسهم فيستحقوا الثواب هوس لانه علم انهم لا ينزجرون
فيمنعهم قهرا فكم من ممنوع من الفواحش لعجز او عنة وذلك احسن من تمكينهم
مع العلم بانهم لا ينزجرون هذا كلامه في المستصفي وعبارته في الاقتصاد
احوال وقد سبقه الي هذا الكلام فحول الاشاعرة كالقاضي ابي بكر الباقلاني نقله في البرهان
وكامام الحرمين في البرهان وكابي حسن الابياري في شرح البرهان وغيرهم اذا سمعت
هذا علمت ان الحسن والقبح المتفق عليه بيننا وبين المعتزلة ~~الجاريان في~~ انما
هو العادي ان الجاريان في محاورة الناس ومخاطباتهم وان المعتزلة راموا قياسه
تعالى عن ذلك علوا كبيرا في افعاله واحكامه على خلقه في عوائدهم وهو قياس كما بينه الغزالي
رضي الله عنه وحينئذ فالحسن والقبح بمعني ملائمة الطبع ومنافرته وبمعني صفات الكمال
والنقص المتفق عليها يجب ردهما الي العادة والعرف لا الي الحق سبحانه في احكامه وافعاله
كما غلط فيه السمهودي وحينئذ فقوله انما قال حجة الاسلام ارجع الي حسن
متفق عليه غير صحيح بل هو راجع الي الحسن المعتزلة الذين يقيسون الغائب على
الشاهد وقوله وهو غير خاف على من مارس كتب الاصول اقول قد خفي عليك ايها السيد الجليل
المجيب رضي الله عنك ونفعنا بك فان الاصوليين اشاروا الي الحسن والقبح المتفق
فيما بيننا وبين المعتزلة فجاء المتأخرون فبينوا محل الخلاف وصرحوا بان المتفق
وهو ما يجري في احكام البشر نوافقهم عليه وقسموه الي ملائم الي الطبع ومنافره
والي ما هو صفة كمال او نقص واما المختلف وهو ما يجري في احكامه عز وجل فلا نوافقهم

يجريان في احكام البشر وخالفهم اهل السنة وقالوا لا قياس الغائب على الشاهد وهذا الذي وقع من ندماء الاصوليين
متى اشتهرت الحسن والقبح يختلف صح